

استهداف البنى التحتية بريف حماة الشمالي على يد الإرهابيين

اجتماع «المجموعة المصغرة حول سورية» انطلق بجملته مبادئ مع دي ميستورا

من ناحية أخرى جدد التنظيمات الإرهابية جرائمها وأعمالها التخريبية التي تستهدف البنى التحتية ومنازل المواطنين باستكمالها تفجير الأجزاء المتبقية من جسر التوتية بريف حماة الشمالي.

وأفادت وكالة سانا بأن إرهابيي «الحزب التركستاني» قاموا صباح أمس الجمعة بتدمير الأجزاء المتبقية من جسر قرية التوتية الواقع غرب قلعة المضيق بحدود 2 كم بالريف الشمالي بعد أن قاموا بزرع كميات كبيرة من المواد شديدة الانفجار في أماكن متفرقة من جسم الجسر.

وكانت التنظيمات الإرهابية أقدمت في الخامس من الشهر الحالي على تفخيخ جسر التوتية وتفجيره ما أدى إلى إلحاق أضرار كبيرة به وذلك بعد أيام من إقدام إرهابيي «جبهة النصرة» و«الحزب التركستاني» على تدمير جسرين في بلديتي الشريعة وبيت الراس اللذين يعدان أهم وأضخم الجسور في ريف حماة الشمالي الغربي ويربطان بين بلديتي الشريعة وبيت الراس والقرى والبلدات المجاورة.

ويأتي تدمير التنظيمات الإرهابية للجسور والبنى التحتية كمحاكاة لجرائم «التحالف الدولي» بقيادة الولايات المتحدة وتنظيم «داعش» الإرهابي حيث عمدا خلال العام الماضي إلى تدمير جميع الجسور على نهر الفرات.

هذا وقد أعلن المركز الروسي للصحة في سورية عن توزيع مساعدات غذائية ولوازم مدرسية للأطفال في بلدة الغربية بمحافظة درعا بعد تطهيرها من المسلحين، وتزامنا مع بدء العام الدراسي في سورية.

وقدمت وحدات من الجيش الروسي نحو 500 سلة غذائية وحقائب ولوازم مدرسية وملابس للأطفال في بلدة الغربية التابعة لمحافظة درعا جنوبي سورية، وذلك في إطار استمرار المساعدات الإنسانية الروسية لسورية، في حملة لم تنقطع منذ اندلاع القتال هناك.



• شاحنة تحمل مساعدات روسية للأطفال السوريين



• العلم السوري يرفرف

هدية روسيا لأطفال درعا... 500 سلة غذائية وحقائب ولوازم مدرسية وملابس

انتخابي انتقالي يلي المعايير الدولية متيحة مشاركة عادلة وشفافة بما في ذلك فإن من المطلوب وجود جسم إدارة انتخابات متوازن ومهني.

والأمم المتحدة ينبغي أن تطور سجل ناخبين كامل وعصري وفق معايير متفق عليها تمكن جميع السوريين من المشاركة في الانتخابات والاستفتاءات.

والمطلوب تفويض رقابية أممية قوية منصوص عليها بقرار مجلس أمن مسخر لذلك، من أجل تمكين الأمم المتحدة من ضمان مسؤولة كاملة في إجراء انتخابات حرة ونزيهة في سورية من خلال تأسيس جسم إدارة انتخابات مع نوايا حسنة ودعم سياسي في إصدار التشريع الانتخابي والتحقق على نحو مستقل من أن تشريعا انتخابيا انتقاليا وإطارا تنظيميا يلي المعايير الدولية.

جهة أخرى، فينبغي أن يقود الحكومة رئيس وزراء ذو سلطات قوية مع تحديد واضح للصلاحيات بين رئيس الوزراء والرئيس. رئيس الوزراء

والحكومة يجب تعيينهما بطريقة لا يعتمد على موافقة الرئيس. أما القضاء فينبغي أن يتمتع باستقلال أكبر. كما يجب تنفيذ إشراف مدني على القطاع الأمني بعد إصلاحه، مع صلاحيات محددة بوضوح.

ويبغى، وبشكل واضح، تحويل السلطات وجعلها غير مركزية، بما في ذلك على أساس مناطقي. ويجب إزالة القيود على الترشيح للانتخابات، ولا سيما لتأمين اللاجئين والنازحين وأولئك الذين تم نفيهم من سورية من الدخول في تلك الفئة الانتخابية بما في ذلك على منصب الرئاسة. أما الانتخابات فتكون في إطار

الإنسانية ولا سيما على طول الحدود مع الأردن والجولان وتركيا، بشكل يتسق مع المبادئ أعلاه وينبغي تشجيعه.

ثامنا: إن المجموعة المصغرة سوف تتخذ جميع الخطوات الضرورية لردع استخدام الأسلحة الكيميائية في سورية.

بالإضافة إلى ذلك، فإن المبادئ التالية ينبغي أن ترشد أعضاء مجموعة سورية المصغرة في علاقاتهم مع الأمم المتحدة فيما يخص موضوع الإصلاح الدستوري وإجراء الانتخابات بإشراف أممي. وينبغي اعتبارها توصيات للمبعوث الخاص للأمم المتحدة في دوره بمراقبة العملية الدستورية. وفيما يخص الإصلاح الدستوري: ينبغي تعديل صلاحيات الرئيس لتحقيق توازن أكبر بين السلطات من جهة، وضمانات استقلال مؤسسات الحكومة المركزية والإقليمية من

سياسي من أجل سورية، وينبغي على الأمم المتحدة أن تشكل اللجنة الدستورية بأسرع وقت ممكن.

خامسا: وإذ يتم تمييز اللجنة الدستورية بأنها يجب أن تبقى اختصاصا حصريا للأمم المتحدة، فإن المجموعة تشجع الأمم المتحدة على أن تؤمن انخراط جميع القوى السياسية السورية المطلوبة لتفعيل وتنفيذ الإصلاح الدستوري وانتخابات بإشراف الأمم المتحدة.

ولا سيما الحكومة السورية وممثلين عن شمال شرق سورية، وشخصيات المعارضة السورية الراغبة في الالتزام بحل يتوافق مع المبادئ الموصوفة هنا. سائسا: الهزيمة النهائية لداعش، ودعم استقرت المناطق المحررة من جانب التحالف الدولي وشركائه، هي عناصر ضرورية لحل سياسي في سورية. سابعا: إن أي جهد لتخفيف الأزمة

ضد الإنسانية، أو تتعاون مع المجتمع الدولي في القيام بذلك. ثانيا: يجب أن تجري العملية السياسية تحت رعاية الأمم المتحدة في متابعة القرار 2254، مودية إلى إصلاحات دستورية وانتخابات بإشراف الأمم المتحدة. وينبغي عدالة انتقالية ومصالحة وطنية حقيقية.

ثالثا: لن يكون هناك مساعدة دولية في إعادة الإعمار في المناطق الواقعة تحت سيطرة الحكومة السورية التي تخيب فيها عملية سياسية ذات مصداقية تؤدي بشكل ثابت إلى إصلاح دستوري وانتخابات بإشراف الأمم المتحدة. من أجل إرضاء الدول المانحة المحتملة. رابعا: لجنة دستورية تحت رعاية وضبط الأمم المتحدة، هي العملية الملائمة لمناقشة الإصلاح الدستوري والانتخابات، والوصول إلى حل

انطلق امس اجتماع ما يسمى بالمجموعة المصغرة مع المبعوث الأممي الخاص إلى سورية ستيفان دي ميستورا.

وكان موقع ار تي الروسي نشر تسريبا لإعلان مبادئ «المجموعة المصغرة من أجل سورية» الذي يفترض أن تسلمه دول المجموعة للمبعوث الأممي.

وسبق أن أكد وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف استعداد موسكو للبحث عن سبل للتفاهم والتعاون بين صيغة أستانا وما يسمى بالمجموعة الدولية «المصغرة» حول سورية.

ونص إعلان المجموعة «التي تضم فرنسا والولايات المتحدة وبريطانيا والسعودية والأردن» على: «إن إعلان المبادئ التالي يقصد منه أن يخدم كمجموعة من الخطوط الموجهة لأعضاء المجموعة المصغرة من أجل سورية، وهي تلخص مجموعة من الأهداف لأعضاء المجموعة لاتباعها جماعيا وفرادى، وينبغي لها أن ترشد إلى التفاعلات بين أعضاء المجموعة المصغرة والأطراف الأخرى ذات الصلة، ولا سيما روسيا، وأيضا الأمم المتحدة وأخرين، ولا يقصد منها أن تكون وثيقة للتعلم.

أولا: كمجموعة عامة من أهداف السياسات وكشروط ضرورية لعلاقات طبيعية مع الحكومة السورية، والتي تنجم من العملية السياسية وفقا لقرار مجلس الأمن 2254، فإن أعضاء المجموعة المصغرة يسعون إلى حكومة سورية تكون: ليست راعية للإرهابيين ولا تؤمن بيئة آمنة لهم. وخالية من أسلحة الدمار الشامل، وتنتهي على نحو موثوق برامجها لأسلحة الدمار الشامل. كما تقطع علاقاتها مع النظام الإيراني ووكلائه العسكريين. و لا تهود جيرانها. بل تخلق شروطا للاجئين من أجل أن يعودوا بأسلوب آمن وطوعي وكريم إلى منازلهم بأشراك الأمم المتحدة. وتلاحق وتعاقب معا مجرمي الحرب ومرتكبي الجرائم

كوشنر: العقوبات ضد الفلسطينيين تقرب السلام

المقاومة خيارنا... مسيرة فلسطينية احتجاجية جديدة

شارك الفلسطينيون في قطاع غزة في مسيرات العودة أمس على حدود غزة حاملين شعار «المقاومة خيارنا».

رداً على خداع العالم للشعب الفلسطيني.

ودعت الهيئة الوطنية العليا لمسيرات العودة وكسر الحصار، المواطنين الفلسطينيين للمشاركة الفاعلة في مسيرة العودة تأكيداً على استمرار المسيرات السلمية المطالبة بحقوقنا المشروعة بالعودة إلى أراضينا المحتلة لأسلحة الدمار الشامل. كما تقطع علاقاتها مع النظام الإسرائيلي ووكلائه العسكريين. و لا تهود جيرانها. بل تخلق شروطا للاجئين من أجل أن يعودوا بأسلوب آمن وطوعي وكريم إلى منازلهم بأشراك الأمم المتحدة. وتلاحق وتعاقب معا مجرمي الحرب ومرتكبي الجرائم



• مسيرات العودة تضم عناصر نسائية

بالقدس عاصمة لإسرائيل عزز مصداقيته كون القرار جاء تنفيذاً لوعوده الانتخابية، بغض النظر عما أثاره من غضب واستياء لدى الفلسطينيين. وأضاف أن القيادة الفلسطينية تستحق قطع المساعدات عنها بسبب «شيطنتها»، الإدارة الأميركية الحالية، وقال: «لا أحد مخلوا بالحصول على مساعدات اميركا الخارجية»، التي يجب أن تسخر لخدمة المصالح القومية والمحتاجين إليها، لكن الأمر لم يكن كذلك في حالة المساعدات للفلسطينيين التي تم تدميرها. واعتبر كوشنر أنه لا يزال ممكنا رأب الصدح بين واشنطن والفلسطينيين، رغم تأكيداتهم على نية قطع أي

تحقيق السلام، بإزالة ما وصفه بـ «الحقائق الزائفة» المحيطة بعملية السلام في الشرق الأوسط. وقال: «كان هناك الكثير من الحقائق الزائفة التي تم ابتكارها ويعيدها الناس، ولا بد من تغييرها. كل الثقة بكل الطائفة السياسية، والذين يدعون كما نراها دون أن نخاف من الشيء الصحيح». اعتقد أنه نتيجة لذلك تتوفر لديك فرصة أكبر بكثير لتحقيق سلام حقيقي».

كوشنر الذي تزامن حديثه مع ذكرى مرور 25 عاماً على اتفاقية أوسلو، وصف مقاربة الإدارة الأميركية الحالية للنزاع الفلسطيني الإسرائيلي بأنها تمثل «قطيعة حاسمة» للماضي. واعتبر أن قرار ترامب الاعتراف

«اللحظة الحزينة»، مجرد إغلاق مؤقت لا دائم.

وقال ممثل بعثة منظمة التحرير الفلسطينية في الولايات المتحدة حسام زملط في شريط فيديو على فيسبوك: «الشعب الأميركي الكبير، اليوم هو الموعد الذي حدوده لنا لإنهاء عمل البعثة في واشنطن». وندد زملط بهذا القرار الـ «مؤسف والعقابي»، قائلاً إن «إدارة ترامب لم تعطنا سوى خيارين فقط: أن نقفد علاقاتنا معها، أو نقفد حقوقنا كاملة». ورئيسنا وقادتنا والشعب الفلسطيني قد اختاروا حقوقنا».

وأعرب زملط عن «حزنه الشديد بسبب الوضع الحالي»، معتبراً لـ «ملايين الأميركيين الذين كانوا ولا يزالون أصدقاء فلسطين» عن أمه في أن «تكون هذه اللحظة الحزينة قصيرة الأجل، لكي نعود مجدداً في وقت قريب لتكون رمزاً وانعكاساً للعلاقة التاريخية بين الشعبين الفلسطيني والإميركي».

وكانت الولايات المتحدة أعلنت الاثنين إغلاق البعثة، منتهمة القادة الفلسطينيين برفض التواصل مع إدارة الرئيس الأميركي دونالد ترامب مع إسرائيل. ويتزامن القرار الأميركي مع الذكرى الـ 25 لاتفاقات أوسلو التي كان يفترض أن تقود إلى حل دائم بين الفلسطينيين والإسرائيليين.

ويؤكد البيت الأبيض أنه يعد خطة سلام يأمل الرئيس الأميركي دونالد ترامب في أن يتم التوصل من خلالها إلى اتفاق نهائي بين الإسرائيليين والفلسطينيين.

العراق: مرجع ديني يطالب بمنح كل عراقي حصته في النفط

لولا للرميل، يجب أن يودع في خزينة وطنية لسنة أشهر، ثم يتم توزيعه على كافة الشعب. من ناحية أخرى نفى عضو مجلس محافظة بغداد محمد الربيعي، أبناء تحدثت عن إزالة «اسم الجزائر» من ساحات وشوارع في بغداد رداً على هتافات مشجعين جزائريين مجدت الرئيس العراقي الراحل صدام حسين.

ونقل عن الربيعي قوله إن «مجلس محافظة بغداد لم يغير ولن يقرر تغيير تسمية أي ساحة أو شارع يحمل اسم الجزائر أو إحدى محافظاتهما». مؤكداً أن «العراق يكن كل الاحترام للجزائر وتاريخها، ولا يتعامل بردة الفعل التي تسبب

اقترح المرجع الديني قاسم الطائي، توزيع الأموال المتحققة بسبب ارتفاع أسعار النفط على جميع أفراد الشعب العراقي، مطالباً الحكومة بالعمل على تحقيق هذا مطلب. وأكد الطائي أن هذه العملية ستقضي على البطالة، وتشعر المواطن بأن لديه مستقبلاً في بلده، وبداية لاستعادة حقوقه المسلوبة وأمواله المهذورة.

وكتب في بيان حصلت «السومرية نيوز» على نسخة منه، أن الاحتجاجات المستمرة في محافظة البصرة، يمكن أن تمتد إلى محافظات أخرى، إذا لم تتخذ الحكومة ومجلس النواب

خطوات عملية وحلولا ناجعة، مضيفاً أن أولى هذه الخطوات، إشعار المواطن بأن له حقوقاً في هذا البلد. وتابع أن المواطن العراقي ضاق ذمعا من ممارسات الفساد، ما أدى إلى فقدانته الثقة بكل الطائفة السياسية، والذين يدعون الإصلاح وضرب الفاسدين، وهم جزء أساسي من عمليات الفساد التي ما زالت تجري على قدم وساق رغم الاحتجاجات العارمة.

وكشف الطائي أن ميزانية العام الحالي، احتسبت بواقع 45 دولاراً للرميل فقط، في حين أن سعر الريميل زاد إلى أكثر من ذلك بكثير، ما يعني أن هناك فائضاً بين 20 و25

ليبيا: البرلمان يلغي موعد

الانتخابات المتفق عليه

بخصوص اختيار مجلس رئاسي جديد لحكومة الوفاق. «تم اليوم أيضا اعتماد آلية الأقاليم في اختيار مجلس رئاسي جديد لحكومة الوفاق الوطني بالتشاور مع مجلس الدولة».

وقال الزعدي، إن البرلمان صوت على قانون الاستفتاء على الدستور، على ألا يحال القانون للمفوضية الوطنية العليا للانتخابات إلا بعد إجراء التعديل الدستوري اللازم لضمان عدم الطعن.

وأشار إلى أن نتيجة التصويت تعني إلغاء موعد إجراء الانتخابات في ديسمبر المقبل المتفق عليه في باريس. وفي السياق، قال المتحدث الرسمي باسم مجلس النواب الليبي «البرلمان» عبدالله بليق الخميس، إن المجلس اتفق في جلسته الطارئة على تشكيل لجنة برلمانية لمتابعة الأوضاع في مدينة طرابلس.

وأضاف المتحدث الليبي

قال عضو البرلمان الليبي إبراهيم الزعدي ان القرارات التي اتخذها البرلمان الليبي في جلسته امس افضت إلى إلغاء موعد الانتخابات الذي اتفق عليه في باريس سابقاً.

وقال الزعدي، إن البرلمان صوت على قانون الاستفتاء على الدستور، على ألا يحال القانون للمفوضية الوطنية العليا للانتخابات إلا بعد إجراء التعديل الدستوري اللازم لضمان عدم الطعن.

وأشار إلى أن نتيجة التصويت تعني إلغاء موعد إجراء الانتخابات في ديسمبر المقبل المتفق عليه في باريس. وفي السياق، قال المتحدث الرسمي باسم مجلس النواب الليبي «البرلمان» عبدالله بليق الخميس، إن المجلس اتفق في جلسته الطارئة على تشكيل لجنة برلمانية لمتابعة الأوضاع في مدينة طرابلس.

وأضاف المتحدث الليبي

السودان: تشكيل حكومة

جديدة للحزب الحاكم



• عمر البشير

تبنى حزب المؤتمر الوطني الحاكم في السودان برئاسة عمر البشير، التشكيل الوزاري الجديد لحكومة معتز موسى، ليحتفظ الحزب بعشر وزارات مقابل 11 وزارة لباقي الأحزاب. وأعلن مساعد رئيس الجمهورية فيصل حسن إبراهيم، عن أسماء وزراء الحكومة السودانية الجديدة في مؤتمر صحفي في ساعة متأخرة من مساء الخميس بعد اجتماع عقده الرئيس البشير مع أعضاء المكتب القيادي لحزب المؤتمر الوطني، حيث تم الإبقاء على الفريق أول عوض بن عوف وزيراً للدفاع، والديريي محمد أحمد وزيراً للخارجية، وفضل عبد الله وزيراً لرئاسة الجمهورية. ومن أبرز التعديلات الوزارية اعتماد أحمد بلال عثمان وزيراً للداخلية وعبدالله حمدوك وزيراً للمالية، لتضم الحكومة بذلك 21 وزيراً اتحادياً و27 وزير دولة.